

الكلمة سبباً موجباً سماه « الإسناد » ورأى أن الفتحة هي الحركة التي تأتي
بغير عامل ولا تعتبر علماً من أعلام الإعراب .
والأسناد إبراهيم - رحمه الله - لا ينكر أن أواخر الكلمات المعربة
تختلف في اللغة العربية باختلاف المعنى أو باختلاف العلاقة بين معاني
الجملة ودلالة كلماتها ، ولكنه ينكر أن يتحول العامل من « معنى مفهوم »
إلى لفظ محدود يقيد ذلك المعنى بلوازمه اللفظية ، لأن اللفظ قد يرمز إلى
المعنى المقصود من إحدى نواحيه على سبيل المجاز ولا يتابعه في جميع
لوازمه ومصاحباته وتفرعاته على جميع الأحوال ، ولا مناص من الخلط في
التقدير والتأويل إذا جعلنا الرفع - مثلاً - مساوياً للمفهوم من الارتفاع
في اللغة على جميع الوجوه ، أو جعلنا الجزم مساوياً للمفهوم من القطع ،
أو جعلنا الجر مساوياً للمفهوم من السحب ، أو جعلنا الكسر مساوياً
للمفهوم من البتر ، إلى أشباه ذلك من المفاهيم التي تتفق من ناحية واحدة
ولا تتفق من نواحيها الحقيقية كل الاتفاق .

فلا شك في وجهة الاعتراض على إفراط النحاة في التقديرات التي
يوجبها نقل السبب من معنى ملحوظ إلى لفظ محدود ، ثم تقييد المعنى بهذا
الحد اللفظي في جميع تفرعاته وتصريفاته على غير موجب لذلك التقييد .
لكن هذا الخطأ يلزم المعارضين على النحاة في تقديراتهم وتأويلاتهم
كما يلزم النحاة في تلك التقديرات والتأويلات ، بل نرى من الإنصاف
أن نقرر هنا أن أخطاء المعارضين أكبر وأكثر من أخطاء المقدرين ،